The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 12,N.1, P P. 491-518
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٢، العدد١، ٢٠٢٠ ص ص ٤٩١-٥١٨

The relationship between public administration philosophy and Sustainable development requirements.

العلاقة بين فلسفة الإدارة العامة ومتطلبات التنمية المستدامة

*م.ميسون علي حسين العبيدي

Abstract: Relationships with small organizations tend to change continuously and rapidly. Your accomplishments in this field, which makes you feel surprised and influence your face. Life in the first land on the extent of the efficiency of public administration performance in understanding and understanding current and future goals ,Because one of the features of good management is, dynamic, and rapid response to scientific and technical development and progress if not, and no, imagine that it has been modernized .Among the most important of these trends is sustainable development, which aims to update and develop the performance of the state's administrative apparatus and streng then its capacity and capabilities to achieve the administrative e development renaissance by introducing fundamental changes in management systems by introducing all that is new at the system level or at least by setting standards to improve its main elements such as structures Administrative, personnel and administrative process, to reduce the tedious office complications and create the appropriate administrative climate for the completion of compre hensive development plans.

* جامعة بابل- كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاداره الصناعيه

المستخلص: تتجه العلاقات التي تربط الأطراف المختلفة للمنظمات والدول الى التغيير المستمر والمتسارع . سواءٌ كان هذا التغيير مقصود وموجه لتحقيق مصالح بعض الأطراف أو أنه يندرج ضمن إطار الحركة المستمرة والطبيعية التي تربط الإنسان بالطبيعة ومع ذاته والآخرين، وبما إن الإدارة هي من أهم العناصر الحركية الهادفة إلى دفع حركة الإنتاج وتحسين مستوى الأداء، فان تحقيق التقدم والتطور في كافة ميادين الحياة يتوقف بالدرجة الأولى على مدى كفاءة أجهزة الإدارة العامة في فهم واستيعاب الأهداف الحالية والمستقبلية لحركة التطور والعمل على تحويلها إلى انجازات ملموسة على ارض الواقع. لان من سمات الإدارة الجيدة هي الديناميكية والحركية وسرعة الاستجابة للتطور والتقدم العلمي والتقني وبما يتماشى مع التغييرات الحاصلة في البيئات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها. ولذلك كانت ولا تزال تظهر اتجاهات جديدة في مختلف دول العالم تؤكد ضرورة تحديث الأنظمة والهياكل الإدارية وأساليبها وأدوات وتقنيات عملها ومن أهم هذه الاتجاهات التنمية المستدامة والتي تهدف إلى تحديث وتطوير أداء الجهاز الإداري للدولة وتدعيم قدرته وإمكانياته لتحقيق النهضة التنموية الإدارية من خلال إدخال تغيرات أساسية في أنظمة الإدارة من خلال ادخال كل ماهو جديد على مستوى النظام أو على الأقل من خلال وضع معايير لتحسين عناصره الرئيسة كالهياكل الإدارية ، الأفراد والعملية الإدارية ، للحد من التعقيدات المكتبية المملة وتهيئة المناخ الإداري الملائم لإنجاز خطط التنمية الشاملة .

المبحث الأول- منهجية البحث

١ - مشكلة البحث :

لكي تنجح الادارة العامة ينبغي ألا تتحرك في فلك منفصل أو مستقل عن السياسيات والبرامج التنموية وإلا فلن يكون لهذا النجاح توجهاً استراتيجياً، فغاية الادارة اصلاح وتطويروتنمية الجهاز الحكومي، ورسالتها ينبغي أن تشتق من أولويات وبرامج الاستراتيجية التنموية وهذه الأولويات هي التي تحدد قطاعات الجهاز الحكومي المطلوب إصلاحها وتحدد البرامج المستهدفة من التطوير. لان الجهاز الحكومي يؤدي دوراً مهماً في دعم التحول في السياسات الاقتصادية والتنموية وفي تعزيز القدرات على إدارة هذه السياسات إدارة فاعلة من اجل تحقيق غاياتها.

٢ـ **أهداف البحث :**وجاءت أهداف البحث كما يأتي: ـ

- التعريف بفلسفة الادارة العامة كونها من المفاهيم والاتجاهات الحديثة في مجال الإدارة.
- بيان أهم متطلبات التنمية المستدامة التي يمكن إتباعها لإحداث التغيرات المهمة في بناء الإدارة للدولة.
- الربط بين فلسفة الادارة العامة ومتطلبات التنمية المستدامة.

٣ـ أهمية البحث :

- يعد هذا البحث من البحوث التي تقدم تحليلاً علمياً يوضح العلاقة بين فلسفة الادارة العامة والتنمية المستدامة ودرجة تأثيرهما وارتباطهما في رفع اداء المنظمات الحكومية .
- ان المشكلات الداخلية التي تواجهها المنظمات العامة تفرض علينا ان نقف امام برامج وجهود التنمية المستدامة ، ولم يعد من المجدي مواجهة هذه المشكلات التي تعصف بمنظماتنا من خلال زيادة عدد الافراد وتكثيف التدريب لهم وزيادة القدرات بدون ربطها بالخطط التنموية.

٤ـ اسلوب البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي ،فهو ينسجم مع توجهات البحث إذ إن موضوعة يتطلب وصف المفاهيم وعرض الطروحات النظرية وتحليلها واستنباط أهم النتائج منها.

المبحث الثاني فلسفة الإدارة العامة

المقدمة:

تعد الإدارة العامة أحد فروع العلوم الاجتماعية ،وهي احد الأعمدة والمحاور التي ترتكز عليها الفلسفة، وتتفاعل معها فتعمل الأخيرة على توضيح الحقيقة الملموسة التي تجردها الأولى لتتخذ من مبادئها من الوقائع الملموسة التي تقدمها الثانية،وعلم الإدارة ولد حديثاً بجهود بعض السياسيين وابرزهم ودرو ولسن عندما اصدر مقالته الشهيرة (دعوة لدراسة الادارة العامة) في عام(١٨٨٧) م ،ومن ثم تناولت الفلسفة علوم الادارة وان كانت بطريقة غير مباشرة من خلال الفلسفة السياسية والتربوية والاقتصادية وغيرها. انطلاقاً من ان الادارة علم ، فان الفلسفة تبتعد كلما اثبتت الادارة هويتها وحددت نظرياتها وقواعدها ومبادئها.وعلى الرغم من وجود هذا التباعد الا اننا نحاول التقريب بينهما انطلاقاً من مقولة الفيلسوف الصيني كونفوشيوس عن الادارة العامة بانها (وسيلة الحكم الصالح) وكما سيتم توضيحه في الفقرات الاتية :

١ـ مدخل مفاهيمي لفلسفة الإدارة العامة

الفلسفة هي اللفظة التي دائماً اختلفت في مقاصد مستخدميها على مر العصور،لكنها بشكل مبسّط تشير الى التفكير الناضج الشامل والمركّز الذي يدور حول قضية او موضوع معين فيناقشه ويستدرك معانيه وتداخلاته من خلال مستوى الامثلية في الاسئلة الناضجة حول تلك الفكرة وابعادها .(الذهبي ،النقار، ٢٠٠٥ ،٧٨)

ويجمع الكثيرون على إن الإدارة هي العلم الذي يمكن الوصول من خلاله الى اهداف المنظمة،بطريقة كفؤة وفاعلة ،عن طريق استخدام عمليات التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة والتنسيق للموارد المتاحة.

ويندرج تحت جنس الادارة بصفة عامة نوع الادارة العامة وهو مايؤكد العمل الانساني التعاوني ،حيث يقصد بكلمة التعاون هو ذلك النشاط الانساني الذي يعد تعاونياً اذا كانت له نتائج معينة تختفي باختفاء التعاون فيه.

ولما كانت الفلسفة تفكير ناضج، فان الإدارة العامة هي الوسيلة لبلوغ هذا التفكير اعلى المستويات ،فالفلسفة ترتبط بالوجود والحقيقة والادارة تبني فروضها ونظرياتها من ارض الواقع والحقيقة. (William,2003,6).

ولدت الادارة من رحم السياسة وعدّت حقلاً مستقلاً بعد طروحات السياسيين واشهرهم ودرو ولسن واصبحت لها نظرياتها ومبائها التي تميزها عن العلوم الاخرى ومن اهم تلك النظريات:-

النظرية الأولى:

إن عمل الحكومة إذا مانظرنا له نظرة تحليلية سيكون قوامه جزءان (القرارات والتنفيذ) فمن الضروري ان يتم تقرير مايجب عمله وهذه وظيفة وتعريف السياسة،ثم تنفيذ هذا القرار وهذا هو دور وتعريف الإدارة.

النظرية الثانية:

وهي إمكانية جعل الادارة علم وبأقل تقدير يمكن ان تدرّس بنفس طريقة العلوم الطبيعية ، وهو المجال الذي ينادي بفصل الادارة عن السياسة.

النظرية الثالثة:

من خلال الدراسة العلمية للادارة التي أدت الى اكتشاف مبادىء الادارة وهي مشابهه للمبادىء والقوانين في العلوم الطبيعية او الكيمياء،ويتصدى كلام فردريك تايلور لهذه الحالة في قوله (ان احسن الطرق يمكن التوصل اليها بالمناهج الصحيحة) .(والدو،١٩٦٣، ١٠٩).

ان الادارة العامة علم حديث النشوء ولد من رحم السياسة ليضفي بحضوره وسيلة تفاعل وتوائم وتنفيذ للسياسات العامة التي يقوم على وضعها السياسيون والجمهور ونجد هذا في اكثر الدول المعاصرة والديمقراطية.

وعلى هذا الاساس يعد (Benjamin) فلسفة الادارة العامة هي نتاج التفاعل الفكري للظاهرة الاجتماعية والقيمية التي حصلت مع ولادة اولى الحضارات، وبمواكبة الحقل الثقافي الناشيء فان عملية معالجة نشاطات المجتمع وتعاملاته ومستوياته الاصلاحية عرفت بالجهود الادارية العاملة في احضان الفعاليات السياسية.وبناءً على ذلك وابتغاء للدقة العلمية سنرد بعض الفلسفات السياسية المعنية بفلسفة الادارة العامة على مر العصور وفق الجدول رقم (١) الاتي :

المصدر	الفترة	الفكرة
الفارابي	٢٦٠-٣٩٩ه	الفلسفة السياسية هي الصنف الذي يحصل به علم الافعال الجديدة والجميلة والقدرة على استيعابها وبه تصبح الاشياء جميلة لاهل المدن
جماعة ابيقور	٣٠٠ ق.م	الغاية الاسمى للحياة هي تحقيق السعادة للفرد واشباع حاجاته ورغباته الروحية والثقافية والمادية وبما ان الدولة هي نتاج الانسانية وان الفرد لم يشترك في تحقيقها الا لتأمين مصالحه الشخصية البحتة
الرومان	٣٤٠ ق.م	الدولة هي التطور الطبيعي لحياة الفرد والمجتمع والفكرة الجديدة هي السيادة وهي علامة المجتمع وقد سادت في هذه الفترة فكرة العقد الحكومي.
الروافيون	٣٥٠ق.م	فصلوا الاخلاق عن السياسة ليؤكدوا مبدأ المساواة التامة
اوغينوس	٣٤٥-٤٦٠ ق.م	مدينة الله ومملكة الشيطان وهنا يذكر ان الانسان له وطنان الاول الارض والاخر السماء لانه يملك عنصر الروح والجسد وان مجتمع البشر هو وليد الصراع بين المجتمع الدنيوي المسيطرة عليه قوى الشروالثاني مجتمع الخير والحب والسلام (مدينة الله)
الاوليجاركي المجهول	٤٢٥ق.م	وهو العضو المجهول في الحزب الاوليجاركي الذي قدم رسالة تبين خصائص الديمقراطية الاثينية وانبعاثها من حرية اثينا وفيها قدم اقدم أنموذج للطريقة الاستقرائية وتطبيقها على السياسة.
افلاطون	٤٢٧-٣٤٧ق.م	الجمهورية :والتي ينطوي ظاهرها على مثالية خيالية التي تلوح على المدى الاسطوري للتفكير السياسي.
اكاديمية	٤٥٠ق.م	عّدوا القانون شيئاً مناقضاً للطبيعة وان الحق والقوة شيء واحد

السفسطائين		
كونفوشيوس	٥٥١ق.م	الادارة وسيلة الحكم الصالح
الشعوب قديمة السومريون البابليون الفراعنة ،الصين الهنود،الاشوريون	٣٠٠٠ق.م-٤٠٠٠ق.م	الافكار السياسية المدونة في الواح سومر من محاضر جلسة لبرلمان ارك التي انعقدت قبل مايقارب(٥٠٠٠) ق.م مع قوانين بيلا لاما واورنمو وتشريعات حور محب. عهد لقمان الملك ونصوصه ،شريعة حمورابي ،وافكاره في كتاب التعليم الاكبر (يعرض اسباب الحروب)وكتاب الاغاني (وفيه حوار حول المجتمع والحكم)وكتاب عقيدة الوسط وفيه ممارسة الحكم.
الغزالي	١٠٥٨-١١١١م	عرف علم السياسة وفلسفتها بانها العلم الذي يتناول الطريقة المثلى لتنظيم شؤون الدولة.
فالنتين اندريان	١١٢٢-١١٩٨م	يجب ان يسود المدينة نشاط الانتاج المنظم بدون الملكية الخاصة.
فرنسيس بيكون	١٥٦١-١٦٢٦م	تحدث عن مدينة اقلانطيس الجديدة ، والتي يتحدث عنها افلاطون حيث تباع الملكية الخاصة والتعامل النقدي والامتيازات.
نوما زوكا ميانلا	١٥٦٨-١٦٣٩م	وصف صاحب مدينة الشمس بانه يسود المدينة ثلاث قوى الاولى بيد الشخص الذي يتولى القوى والثاني المعرفة والثالث الحسب وهو مسؤول الزواج والصحة وكلها تحت امرة امير واحد

المصدر:ميكا فيلي ١٩٨٨-٢٤٤ وبتصرف من الباحثة

وترى الباحثة ان هنالك ترابط بين الفكرة او النزعة السياسية واسلوب قيادة وتنفيذ الاهداف ونقلها للواقع العملي وبما يحقق طموح ابناء الشعب الواحد.

فالادارة العامة ليست ذلك العلم المقتصر على الجانب النظري فقط بل يجب ان تكون لها رؤية تفاعلية مع الجمهور مبنية وفق عدد من المبادىء هي احترام القانون ومبدأ المسؤولية الجماعية وضرورة الكفاءة والاقتصاد ومصداقية الحكم السديد،مع وجوب توافر الصفات للاداريين اهمها (الصدق ،والمسؤولية ،والاستحقاق ،والاحترام، والانصاف، والولاء، والتاثير، والشجاعة، والنزاهة،والمشروعية،والابداع،والاهتمام.

ويعّرف ديموك فلسفة الادارة العامة بانها ذلك النشاط الاداري الواسع الذي يؤطر المجتمع،وبعبارة اكثر دقة بانها ذلك العلم والفن الذي يربط بين المؤسسات معاً ويقرر طبيعة الحياة التي ستكون ،اي ان الفلسفة الادارية تربط بين ماضي الدولة وحاضرها ومستقبلها.

ويضيف ان بامكان المجموعات الرئيسة العاملة في الادارة ان تؤثر في اعتمالية الاهداف وتطويعها التطبيقي من خلال مايعرّف بالادارة الشاملة والحاسمه والمعقّدة والمرتبطة بنمو المجتمعات.

ومما تقدم ترى الباحثة ان فلسفة الادارة العامة هي مدخل معرفي يبني قواعده الفكرية الرصينة من خلال طرح الاسئلة دون الاجابة وينقل الفكرة بالتساؤل من الواقع النظري الى الواقع العملي مع ايجاد السيناريوهات والافتراضات الممكنة على نحو يقدم لنا رؤية واضحة وشاملة ساعية لنمو وتطور المجتمع.

٢-اهمية فلسفة الادارة العامة

ويمكن بيان أهمية فلسفة الإدارة العامة بالنقاط الاتية:

- انها توّفر إلاطار النظري ألاولي من الأفكار والمبادىء والقيم السائدة للشعوب في الفترات السابقة وحسب المتغيرات البيئية التي احاطتها.
- تدعم القرارات الادارية وتصحح من وجهتها اعتماداً على الفلسفة السياسية والاجتماعية المتوافرة والداعمة لها.
- تعزز التنبؤات المستقبلية استناداً الى التصورات والتجارب السابقة.
- تقدم للمدير النسيج الذهني الواسع من المعرفة فكلما وصل الى مرحلة فكرية ما بذل طاقة لايجاد عمق ادق واكثر جدوى بما يخدم الواقع دون الوصول الى المثالية المطلقة.
- تقدم فلسفة الادارة العامة فكرة استيعابية لما هومطلوب القيام به اعتماداً على الاخلاق المجتمعية السائدة والطلبات والرغبات السياسية التي يجب ان تكون مستشفة من المجتمع.
- تسعى فلسفه الادارة العامة الى نشر الفلسفة العامة للمجتمع في تخطيط وتوجيه وتنفيذ رغباته دون الخضوع الى فلسفة او رغبة جهة لاتمّثل الاغلبية.
- تعدّ المرشد والموّجه للفلسفة العامة للمجتمع ولاسيّما اذا كانت فلسفة المجتمع رجعية ولا تتوافق مع التغييرات المتسارعة والنمو المضطرد.
- هي بمثابة المهندس المعماري الذي يصوغ ويوّجه ويعّدل ثقافة المجتمع وهي المفتاح ألاساسي للازمات والصدمات التي تحدث نتيجة العولمة.

٣- أهداف فلسفة الإدارة العامة:

- السعي الى تطوير الاحتياجات الاجتماعية والعمليات التي تهتم باشباعها.
- تشجيع اللامركزية في توزيع السلطة.
- التخفيف من اعباء العمل الشاق.
- تشجيع الحكومات المحلية على تبني الفلسفات الخاصة ضمن اطار فلسفة الدولة.
- المحافظة على الاستقرار العام للحياة في دولة الرفاهية.
- التنبيه الى المخاطر وتجنب العنف داخل المجتمع.
- الرؤية لجذر الفلسفات الاجنبية ومحاولة الافادة منها او تجنبها.
- تعريف المفاهيم الادارية الحديثة ومحاولة ابتكار مايتلائم ومتطلبات المجتمع منها.
- تنمية وتطوير الدخل العام للمجتمع ثقافياً واقتصادياً وسياسياً.
- التذكير بالأعراف والتقاليد والقيم الاجتماعية المرغوبة التي من المحتمل ان تتعرض للفقدان نتيجة تقادم الزمن.(luton,2001,73)

٤- مكونات فلسفة الادارة العامة وابعادها:

يمكن تحديد مكونات فلسفة الادارة العامة من خلال اتجاهين:

- **الاول المكونات الداخلية.**
- **الثاني المكونات الخارجية.**

ولكل من هذين الاتجاهين ابعاد معينة يمكن ايضاحها على النحو الاتي:-

الاتجاه الاول:المكونات الداخلية

وهي مجموعة الابعاد التي تكّون البيئة او الهيكل الاساسي للادارة العامة وبتفاعلها تصاغ فلسفة الادارة العامة ومن اهم هذه الابعاد:-

١- **البعد الاداري** :ويتكون اساساً من الوظائف الادارية الخمس التي اقترحها هنري فايول وهي:-

*التخطيط : وفق فلسفة الإدارة العامة يؤخذ بنظر الاعتبار مختلف العوامل البيئية ويضع في صدارة اهتماماته المسؤولية الاجتماعية للمنظمات العامة (الحكومية) فمن خلال الترتيب الدقيق لأوليات المجتمع وفقاً الفلسفة الضمنية ان مصلحة المجتمع فوق كل المصالح أي ان مصلحة المجموع أهم من مصلحة الفرد وقد اعتادت الادارة العامة على انتهاجها ليس ضمن الخسارة المقصودة او المخطط لها فحسب بل ضمن الارباح المعقولة والهادفة الى إدامة حياة المنظمات

العامة التي بديمومتها تستديم وتستقر حياة المجتمع ورفاهيته ،وبعبارة اكثر دقة فان التخطيط هو عملية التنبؤ بالمستقبل والاستعداد له وهذه العملية تتم في اطار ماذكر اعلاه.

*التنظيم:تقوم الادارات العامة بتنظيم عملياتها التشغيلية كبقية الادارات ولكن ضمن فلسفة متخصصة تهدف من خلالها الى توفير الرفاهية لابناء المجتمع، وبخاصة وهي تنتهج وتعتمد فلسفة ذلك المجتمع ،فمع انتشار روح الالتزام والامانة والصدق تكون الفلسفة مغايرة في بناء الهيكل التنظيمي للمجتمع الذي لاتسود فيه تلك القيم وهذا الامرانعكاس لرؤية وفلسفة الادارة الحكومية والتي يجب ان تنهض بواقعها من خلال بث السمات المطلوب تحقيقها للوصول الى المجتمعات المتقدمة ،والدليل على ذلك تسود في المجتمعات المتقدمة الحالية وعلى مستوى الادارات الحكومية الفرق الوهمية وغير الرسمية الهادفة وهذه من الصعوبة بمكان توفرها في دولة من دول العالم النامي لما تستلزمه من رأسمال اجتماعي وفكري.

*القيادة:تعد من أهم المداخل الفلسفية كونها نتيجه فلسفة المجتمع وقواه واطيافه وطروحاته ويمكن من خلالها أن تحجم فلسفة الادارة العامة اوتتطور ،لذا فان نقطة الانطلاق نحو بناء فلسفة ادارة عامة تنبع من القيادة المتولدة من المجتمع وليس من الرئيس الاستراتيجي وحسب النظريات الديمقراطية المعاصرة.

لذا نجد ان القيادة ذات الفلسفة والفكر الاجتماعي الواسع تؤدي دوراً فاعلاً في المجتمع،حيث تاخذ بنظر الاعتبار مجمل الاحتياجات المجتمعية بغض النظر عن الامتيازات الخاصة لتدفع بعجلة الادارة العامة نحو الامام ،وبناءاً على ماتقدم فاذا كانت القيادة تفضّل مصالحها على المجموع وتحتكر السلطة وتفقد ابناء المجتمع كيانهم وتنعدم اخلاقيات العمل فيها فستؤول الامور الى الفلسفة المفتقرة لمصلحة المجتمع وتحقيق رفاهيته او بعبارة أدق ستسود شريعة الغاب(الذهبي،٢٠٠٥، ٨٣)

*التنسيق:لانجاز اهداف الادارة الحكومية لابد من وجود التنسيق ،واذا سادت مبادىء الثقة والاخلاق الادارية الاجتماعية العالية سادت عملية التوافق والالتزام الوظيفي بين الافراد العاملين من جهة والمجتمع ومصالحه من جهة اخرى ،ونلاحظ الانعكاس الصادق والصريح لمصالح ومطالب المجتمع على الواقع ومتطلبات وسياقات العمل في الوحدة الحكومية وسيادة المصلحة العامة فوق كل شيء.

*الرقابة :وتتاثر وظيفة الرقابة بفلسفة الادارة العامة من حيث انه اذا تم اعتماد الرقابة الذاتية لافراد المنظمة فانها تزيد من الفاعلية والكفاءة والاقتصاد في استعمال الموارد ولتفوقّت الرقابة الخارجية في أدائها من خلال احترام رأي الجمهور وتاطيره في الدور الرئيس والحكم على مسيرة المنظمات العامة الخادمة له.

٢- **البعد الاخلاقي**:هو المرتكز الاول والرئيس في التعامل بين افراد المنظمة والمجتمع اذ ان الوظيفة الحكومية ليست اداة تشريعية بل هي تكليف يستهدف مد جسور الثقة والتعاون بين ابناء المجتمع الواحد وادارته بما يزيد من الترابط ويقوّي المقدرة على تحقيق الاهداف ،فاي تجاوز اخلاقي او ضعف او تهاون في اداء الواجب يؤدي الى ارباك العلاقة الاجتماعية والحكومية وينعكس سلباً على درجة التفاعل في اختيار الاهداف وتنفيذها،بل انه يقود الى ضعف العلاقة بين المجتمع والقيادة في درجة دقة تلك الاهداف وصدق اختيارها وتنفيذها.

٣- **البعد الفكري- العلمي**: تستند فلسفة الادارة العامة على مقدار القاعدة العلمية الرصينة المتوافرة لدى رجالاتها فمع توسّع المعارف والمدركات تزيد قدرة التحليل والاستنتاج وبما يقود الى ايجاد العلاقات التفاعلية والتبادلية للمتغيرات التي تواجه الادارة العامة وهذا كله يصب في قدرتها الابداعية لحل المشكلات ومواجهة الصعوبات.

٤-**البعد الإنساني**:من خلال دراسة السلوك الانساني وتوجهاته واصوله يمكن السيطرة عليه وتوجيهه بالشكل الصحيح،وفلسفة الادارة العامة يمكن ان توّفر إلاطار المفاهيمي والعلمي الذي يستوعب الفلسفات المتواضعة لدى مستخدميها وتوجيه كل هذه الفلسفات لاسيما ذات التوجه الفردي الى التوجه الاجتماعي وخدمة المنظمة والمجتمع عامة.

٥- **البعد الاستراتيجي**:تعد الفلسفة الادارية ولاسيما في مجال الادارة العامة من اكثر الفلسفات إدراكاً واحتياجاً للبعد الاستراتيجي ،نظراً لتعاملها مع مستقبل المجتمع كاملاً بموارده وطموحاته وأفكاره وآماله ومستقبل أبناؤه،لذا يتوجب عند اعتماد الاستراتيجيات ولاسيّما المهمة منها والمصاغة في المستويات العليا ان تحدد المشاريع بطريقة علمية سديدة وتجهز لها السبل والمقومات بما يضمن إدامة حياة المواطنين والحفاظ على مستوى من الرفاهية والحياة الرغيدة .

٦- **بعد المصلحة العامة**: في هذا البعد نستطيع الوصول الى دولة الرفاهية وذلك من خلال تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وبذلك نصل الى الاسبقيات في تنظيم المشاريع ورصد الاموال وتقديم الخدمة والمنتج ذا جودة واشباع عال ومن خلال ذلك يمكن الوصول الى دولة الرفاهية التي تسود فيها سلطة الثقة والاخلاق والاحترام المتبادل فيما بين المنظمات الحكومية والمجتمع.

٧-**البعد التشغيلي**: تنعكس الفلسفة في هذا البعد في طبيعة الاستعمال للموارد البشرية بدءاً بمستوى التعليم المتوافّر والمستهدف ومن خلال توفير الكوادر الحالية والمستقبلية المطلوبة مع دراسة كمية ونوعية السلع والخدمات التي ستقّدم للمجتمع إضافةً الى الاخذ بنظرالاعتبارمستوى الاجور والتخصيصات المالية الحالية والمستقبلية ولكل ذلك تاثيره في

الناتج القومي الاجمالي وصولاً الى مرحلة ثقافة المجتمع بشكل عام ،وان كل هذه الامور تكّون احجيات دائرة في محيط تفكير فلسفة الادارة العامة(Curtis ,2000 ,34)

الاتجاه الثاني:المكونات الخارجية :

وتضم عدد من الابعاد اهمها الاتي:

١- **البعد الدولي**:ليس من الغريب ان تكون فلسفة الادارة العامة مؤثّرة ومتأثّرة بفلسفات قريبة منها في النشاط ومتباعدة عنها نسبياً في الافكار ولاسيما ان معظم الدول والرأسمالية منها ايضاً تعتمد على المنظمات الحكومية الرسمية لتسهيل أمور مواطنيها وضبط واستقرار أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ،ففلسفة الادارة العامة من منطلق التأثير والتأثر تعد فاعلة من حيث الأخلاق والالتزامات الدولية ،فانعدام الثقة بين الدول انما هو رد فعل لانعدام الثقة على مستوى الادارة العامة وثقافتها غير الكفؤة وعلى هذا الاساس فانعكاس فلسفة الادارة العامة ورؤيتها لدقائق وتفاصيل التعاملات على المستوى الداخلي والخارجي يمثل ضرورة لبعدها الاخلاقي الموسوم.

٢- **البعد التشريعي**: تتاثر فلسفة الادارة العامة وتؤثر بالتشريعات الحكومية اذ انها تعكس وجهة نظرها بالتوافق مع وجهة نظر المجتمع على الجهات التشريعية وتلائم بين الجهات التشريعية والمجتمع بما يحقق مصلحة الجميع فاذا كانت فلسفة الادارة العامة مبنية على اسس صحيحة ومبادىء تليق بالمجتمع الذي هي فيه،تحققت المستويات التشريعية الرائعة التي تؤدي بالضرورة الى ايجاد مجتمع قريب من المستوى المثالي ان صح التعبير.

٣- **البعد الاقتصادي**:يظهر للجميع الثورة العولمية التي تقودها الدول الغنية التي تؤدي بتحقيقها الى العصف الهائل للثقافات والمعلومات المجتمعية المحلية ومنها فلسفة الادارة العامة بثقافات وفلسفات عالمية موحّدة، وهي غريبة عن مبادىء وجودها للمقاومة والثبات لا بل الحفاظ على فلسفتها وتعمل على نمو مجتمعها والمحافظة على بنية دولتها الاقتصادية وثروات ابنائها وذلك انطلاقاً من فكرة الادارة العامة القائمة على خدمة ابناء المجتمع دون التمييز ،وهنا انعكاس او بعد جديد اذ مع المفاهيم السابقة كان المفروض تقديم مصلحة الشخص على المجموع ومع هذا البعد يكون رفض تقديم مصلحة مجتمعات الاخرى على مصلحة المجتمع الذي انبعثت منه فلسفة الادارة العامة وتفاعلت في خدمته.

٤- **البعد السياسي**: كانت الادارة العامة في الماضي جزءاً من النشاطات السياسية ،لكن تطورهذا العلم وتصاعد الدعوات بفصله بل واستقلاله كحقل خاص له افكاره ومبادئه وفلسفاته لتنسجم وطبيعة المجتمع والطبقة السياسية الفاعلة فيه،جعلته منفصلاً وغير منفصل لذا ففلسفة الادارة العامة يجب ان تتفق مع قيم ومعتقدات وافكار وفلسفات المجتمع الصحيحة منها

والاخلاقية وتعكسها على الفكر السياسي القائم لضمان التوافق والتلائم بما يحقق مصلحة المجتمع عامة.

٥-**البعد الاجتماعي**:لكل مجتمع قيم واعراف وتقاليد منها ماهو اخلاقي ومنها ماهو مرفوض ومدان وعلى الشاكلة نفسها في المجتمعات الاخرى مع الاخذ بنظر الاعتبار ان المرفوض في مجتمع ما ،قد يكون مقبولاً في مجتمع اخر ،ومن هذا المجتمع تنبع فلسفة الادارة العامة فتتاثر به وتؤثر فيه وحسب مايجب ان يكون ويتوافق مع الاخلاق والقيم الانسانية ،فألإدارة العامة تتحمل العبء في هذا المجال يتمثل في :

- عبء تعلم واكتساب الفكر السوي والتزاماته الاخلاقية .
- تعديل الافكار والفلسفات غير اللائقة مما اضطر فلسفة الادارة العامة الى نشر عدد من المبادىء والافكار التي تسمح باستغلال جزء من هذا الجانب .

٦- **البعد التكنولوجي**:تقدم التكنولوجيا ولاسيما الحديثة منها تقنيات جديدة تسمح بتوفير الايدي العاملة وتقديم المنتج او الخدمة بجودة عالية وسرعة فائقة وهنا تؤدي فلسفة الادارة العامة دوراً مهماً في ربط قيم ومعايير المجتمع وحاجته الاقتصادية التشغيلية (فرص العمل)والسلعية والخدمية في توازن دقيق يعكس نظرتها لحجم الموارد البشرية المتاحة والعوامل المذكورة وطبيعة التكنولوجيا المطلوبة من الزاوية البعيدة الامد وألافق الواسع. (الجبوري ،١٩٩٠، ١٢٣)

٥-استراتيجيات فلسفة الادارة العامة :

معنى كلمة (ستراتيج) في اللغة (عمل القائد) وهي كلمة اغريقية تعني (كل ما يعمله القائد) والاستراتيجية هي الخطة الشاملة لانجاز اهداف المنظمة.وهي تتعامل مع الاحداث ذات الخطورة العالية التي تؤثر في صميم بقاء واستمرار ونمو وتطور المنظمات،ومن هذه الحقيقة اتشحت الاستراتيجيات ولاسيما في مجال الادارة العامة بانماط فلسفية وكما ذكرها(Ventriss)كالاتي:

*التجنب أكثر للسياسات والبحوث الانقلابية

*التطوير والاستعمال الامثل للادوات (التجريبية) التحليلية.

*التعلم اكثر حول النظم والبرامج التشغيلية.

*تقديم النصح والتعليم في مجال صنع السياسة وكذلك حول كيفية تصميم السياسة عند دراسة الطلبات الاجتماعية لتجنب الاخطار الناتجة عن السياسات البيروقراطية.

*الاعادة القصوى في الاسواق المرغوبة وتقليل الضياع في القطاعات الحكومية المرغوبة لحل المشكلات القومية الاجتماعية.(Ventriss, 2000 ,504).

ومن خلال ماتقدم ذكره نجد ان الاستراتيجية الاولى المتعلقة بتجنب السياسات الانقلابية او البحوث الداعية الى تغيير الواقع انما هي نابعة من فلسفة مفادها ان الاستقرار الحالي في الاوضاع انما يبعث نوعاً من الارتياح والامن والاستقرار ومما يؤدي بالتالي الى احداث الاجواء المترابطة والواضحة التي نتوصل من خلالها الى التفهم والاستقراء لمختلف الامور ولاسيمّا استيعاب مختلف احتياجات المجتمع عدا هذا مايسود في الدول التي تتبع فلسفة التحول الآني. والعواصف السياسية تعد مرحلة من التشوش والضياع وتقلّب المناصب الادارية في السياسة لا بل قيادة الادارات الخدمية في مناصب سياسية قد تقود في الغالب الى التفرقة والانحلال وضياع البلاد وهذا مانراه واقعاً في بلدنا العزيز ابان الاحتلال الامريكي (الزعبي،٢٠٠٠، ٤٠)

اما الفلسفة المنطوية على التطوير والاستعمال الامثل للادوات التجريبية والتحليلية فهي تسعى الى ايجاد عدد من القطاعات العامة التي يمكن استعمالها كمجال رحب في التجربة والتحليل والبحث والاستقراء ،ومن هنا تستطيع الادارات العامة ان تستلهم افكاراً جديدة نابعة من التساؤلات التي تفضي بها الفلسفة العامة التي تنبثق من الاستراتيجية التجريبية اذ يمكن وبناء اً على هذا المدخل الاعتماد على عدد من الدوائر العامة وعدها مختبرات تجريبية لعدد من الفرضيات والسيناريوهات يمكن اعمامها اذا ماأثبتت جدارتها وهذا المدخل يمكن اعتباره المدخل الاستقرائي من الخاص الى العام.

وحول استراتيجية التعلم وعلى نحو مركّز على النظم والبرامج التشغيلية وهذا الامر يرجع الى ان الادارة العامة ينبغي ان تبني لها قاعدة معرفية رصينة مدركة ومدروسة بحيث اذا تم الانطلاق منها الى افق اوسع يكون هناك ركائز راسخة ومعروفة لاتحيد عن الفكر والمنطق الرئيس الخالص الذي بنيت عليه.

كذلك هناك استراتيجية تجنب المخاطر الناتجة عن السياسات البيروقراطية الخاطئة والمضّرة بالمجتمع وذلك من خلال قيام الادارة العامة بتقديم النصائح والمشورات الى السياسيين حول رغبات وتطلعات المجتمع ،كذلك تقلل من التوجهات المخفية التي تسعى اليها الحكومة،ولو كان ذلك على حساب المنفعة الوقتية ولكنه هدف طويل الامد مفيد للاجيال القادمة تحتكم اليه الجماهير بشيء من العقلانية فتعمل على مساعدته وتطويره.

واخيراً الاستراتيجية الفلسفية التي تعتمدعليها الادارة العامة هي العمل على دراسة رغبات الجمهور وهو مايشبه المدخل الاستراتيجي(Swot) المتمثل بالفرص والتهديدات والقوة والضعف،اذ يمكن العمل على ايجاد نقاط القوة والضعف في الاجهزة العامة ومن ثم نتعرف على المخاطر النسبية لايجاد الحلول لها حيث نستطيع ان نعمل من خلاله متمسكين بفلسفة

مفادها ان مصلحة المجتمع فوق المصلحة الشخصية للمنظمات بل والحكومة ذاتها. (حميد،٢٠٠٠، ٣٣).

ومما تقدم ذكره ترى الباحثة إن الفلسفة الفكرية التي تقود من خلالها الادارات العامة المجتمع انما هي مشابهه لضمير الانسان وقيمه (مايجب ان يكون) او هي الوحي الالهي الهادي الى الفضيلة والرفاهية المتجنب الرذيلة في اقصى حدودها والداعم للخلق والمبادىء الانسانية السامية

٦-التحديات التي تواجه فلسفة الادارة العامة:

١- التنوع :تواجه فلسفة الادارة العامة مشكلة مواجهة مجموعة مختلفة من الافراد فكرياً وفلسفياً وهذا الامر يشّكل تحدياً حقيقياً في تجميع وتوحيد هذه الافكار نحو فلسفة واحدة تخدم هدف المنظمة الحكومية.

٢- الاقتصاد: مع ندرة الموارد ومحدوديتها تواجه الفلسفة فكرة التوازن في استعمال مواردها والدقة والرقابة في توزيعها ولاسيمّا وان الاهداف الكثيرة والمتنوعة للمجتمع تمثل طلبات أوسع واكبر من الموارد المتاحة.

٣- السياسة: تؤدي السياسات العامة وبخاصة في الدول النامية الدور الطاغي والمهيمن على فلسفة الادارة العامة فتستخدمها كوسيلة واداة لتيسير امورها وهذا الامر يقاس نسبياً في عدد من الدول النامية والمتقدمة وهو مايشكّل تحدياً وعبئاً لسعي فلسفة الادارة العامة لإثبات هويتها.

٤- التكنولوجيا:مع ازدياد الوسائل العلمية والتقنية تزداد مشكلات فلسفة الادارة العامة طردياً،مع المزايا المتحققة من ذلك فقد يتم تسريح عدد كبير من العمال مما يؤدي الى الضغط الشديد على الادارة العامة في توفير فرص العمل وتحقيق الرفاهية العالية.

٥- الفلسفة: مع تنوع الفلسفات عامةً يكون من الصعب ادراك فلسفة الادارة العامة لمجموع تلك الفلسفات والمنعكس على مختلف الاتجاهات الفكرية المحلية منها والعالمية، مما يستلزم التواصل والعمل المستمر والدؤوب يمّكن فلسفة الادارة العامة من ادراك محيطها والتنبؤ بمستقبلها وتحديد موقع اهدافها وغاياتها في ظل بيئة متغيرة ومختلفة.

٦- الاخلاق:مع انتشار التعدد في الانتاج والانتقال من مرحلة نبيع ماننتج الى ننتج مانبيع،ظهرت العديد من الممارسات اللااخلاقية التي لا تمت الى المجتمعات السوية باي صلة ،فمع السرقة واتساع الرغبة وحدتّها لدى البعض لامتلاك ما لايحق لهم امتلاكه،مما ادى بالضرورة الى ايجاد ثقل كبير على الادارة العامة وفلسفتها بصفتها الام التي تحتضن ابناء مجتمعها نحو الصالح العام وبما يرضي الضمير والدين.

٧- الدين:امتداداً للفقرة السابقة نجد ان هناك انحداراً عقائدياً لدى بعضهم يشير وبصورة مؤكدة الى الضعف الحقيقي في التنشأة الاجتماعية او لربما يضاف الى الضعف في الادراك لدى الفرد ذاته ومايرتّب على ذلك اتجاه تحدي الادارة العامة نحو تعزيز النزعة الدينية وتقويتها بما يسهّل مهمتها.(الذهبي،٢٠٠٥، ٨٨)

المبحث الثالث التنمية المستدامة

المقدمة:

لم يعد مفهوم التنمية محصوراً بزيادة معدلات دخل الفرد فقط بل اصبح الان اكثر شمولية لعناصر الحياة العصرية، من صحة وتعليم وبيئة مناسبة ورفع مستويات المعيشة وتطوير مفاصل الاقتصاد المختلفة والافادة من الثروات الطبيعية لتنمية جميع مناطق البلاد من دون الحاق الاضرار الفادحة بالبيئة ،فالهدف هو تحسين حياة الناس عامة والفقراء خاصة،من خلال التوزيع العادل للثروات وتامين الفرص التعليمية والصحية وسنتناول في هذا المبحث الفقرات الاتية:

١- مفهوم التنمية المستدامة:

ظهر مصطلح التنمية المستدامة في ثمانينات القرن الماضي ،وتلقفّته شعوب الأرض المتقدّمة والمتخلفّة ،تلقّف الغريق أيدي منقذيه،فالمتقدمة ترجو إنقاذ مافشل من أنظمة حياتها في توفير سعادة الإنسان حاضراً ومستقبلاً وأما المتخلفة فقد رأت فيها بارقة امل في ظلام دامس علهّا تنير لها الطريق التي فشلت في الوصول اليه.

وعلى الرغم من الشك المبّرر في سبب اختراع لفظ التنمية نفسه إلا ان وضعنا المتخلّف الذي يطمح في الصعود الى درجة الممتاز حيث الدول المتقدمة ،ليس امامه سوى استعمال مثل هذه المصطلحات التي صنعها غيرنا وغرتنا برضانا ،لتشخصّها وصيرورتها جزءاً من ثقافة الناس ومعارفهم لعلنّا بعد ذلك نبلغ الريادة ونغيّر هذه المصطلحات ونضع اللفظ الصحيح في المدلول السليم.

ونستطيع تعريف التنمية المستدامة تعريف التنمية ذاته مع اضافة بعض ابعاد وتكييفات المصطلح الجديد وتوسيع افاقه وانظاره، فالامم المتحدة تعرفها بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية او الاضرار بقدرة الاجيال القادمة. (عساف،١٩٨٨، ٢٣)

وقد اكتسب مفهوم التنمية المستدامة اهتماماً عالمياً بعد التقرير الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام(١٩٨٧) باسم (مستقبلنا المشترك)،تم فيه لاول مرة صياغة تعريف للتنمية المستدامة بانها (تلك التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة في تلبية

احتياجاتهم).وفي مؤتمر قمة الارض تعد التنمية المستدامة المفهوم الرئيس للمؤتمر الذي انعقد في عام (١٩٩٢) في(ريو دي جانيرو) الذي صدرت عنه وثيقة الاجندة (٢١) التي حددت معايير التنمية المستدامة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.(لفته،٢٠١٦، ١٤٤).

واضيف مفهوم التنمية المستدامة إلى مفهوم التنمية البشرية لتصبح التنمية البشرية المستدامة عام ١٩٩٣ في برنامج الامم المتحدة الذي جعل الانسان في اولوية الاهداف للتنمية فالتنمية البشرية هي تنمية الناس من اجل الناس بوساطة الناس ،لذلك يعد هذا المفهوم اشمل واعم من مفهوم ادارة الموارد البشرية او ادارة الافراد (السرحان،٢٠١٠، ٢٤).

٢- أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة أبعاد عديدة ومنها الآتي:-

- البعد المرجعي :منهج الله الخالق ومخرجات عقول البشر وتجاربهم المنظبطة بمسالك الشريعة.
- البعد المجالي: دنيوية وآخروية التنمية ، والأولى تعني مجالات الحياة كافة(دينية ،اقتصادية، اجتماعية،اقتصادية،سياسية،بيئية...الخ) ،والثانية تعني كل اعمال الإنسان النافعة ٠(الصلاة والابتعاد عن الفحشاء).
- البعد الزماني: يشمل الحاضر مع عدم إغفال المستقبل.
- البعد المكاني:كل أرجاء المعمورة ألاسلامية أو غير إلاسلامية.
- البعد ألتكليفي:كل الأفراد حكاماً أو محكومين.

ومما تقدم ذكره نجد ان مفهوم التنمية المستدامة ليس فقط الوصول الى النمو الاقتصادي ،بل الوصول الى المجتمع المتكامل الاحتياجات ،ايضاً تهدف الى وضع العوامل الكفيلة بتحقيق وظيفة الانسان تلكم الوظيفة التي تمكّن الانسان من ايجاد مجتمع العمران المنشود ،كي يعيش في رفاهية تمكنّه من تلبية متطلبات معيشته الدنيوية والآخروية (بافضل،٢٠١٤، ٤٤)

ووفق المفهوم الحديث لاتكتفي التنمية بتحقيق النمو،بل بتوزيع عائداته بعدالة ايضاً، ولها عدة أبعاد منها:-

- البعد الاقتصادي :أي التنمية لاتتناقص فيها المنفعة عبر الزمن .
- البعد الاجتماعي: ونعني به ان لايتناقص الاستهلاك الاخلاقي عبر الزمن.
- البعد الاستراتيجي: تراعي الادارة للموارد فرص الانتاج المستقبلية.
- البعد البيئي :لايتناقص فيها خزين راس المال الطبيعي عبر الزمن.
- البعد التخطيطي :هي حالة ادارة الموارد للمحافظة على الانتاج المستدام.
- البعد الانساني: هي حالة تجديد البيئة بدلاً من تدميرها.

- البعد الثقافي:هي تمكين الناس بدلاً من تهميشهم.

ويعد الانسان هدف التنمية المستدامة من خلال (رفع مستوى المعيشة ،والتعليم،والصحة).
وفي العراق لازالت التنمية المستدامة رهينة انطلاق التنمية البشرية بمؤشراتها الصحية والتعليمية والدخل ،والتي تتطلب توافرالتكنولوجيا والادارة المعاصرة القادرة على تحريك مسارات التنمية باتجاه الاهداف من خلال الاستثمار الاكفا للموردين البشري والمادي .(دواي،٢٠١١، ٦١).

ويوضح(Lawn,2006,13) إن مفهوم التنمية المستدامة يعكس العلاقة بين ثلاث أبعاد أساسية وهي (البشر،والنظام الاقتصادي،والبيئة الطبيعية) .
ويبين (Boyd,etal,2008,12) ان مصطلح التنمية المستدامة يشيرإلى ثلاث أبعاد أساسية هي (البيئة،والاقتصاد،والمجتمع).
وان هدف المجتمع هو الوصول إلى التنمية البشرية التي تؤثر في التنمية الاقتصادية والبيئية ،وأخيراً فالهدف الأساس للبيئة هو الوصول إلى المحافظة على النظام البيئي الذي يؤثر في التنمية الاقتصادية وتنمية المجتمع. كما يبين الشكل رقم (1)موقع عملية التنمية المستدامة بين اعتبارات التنمية المختلفة.

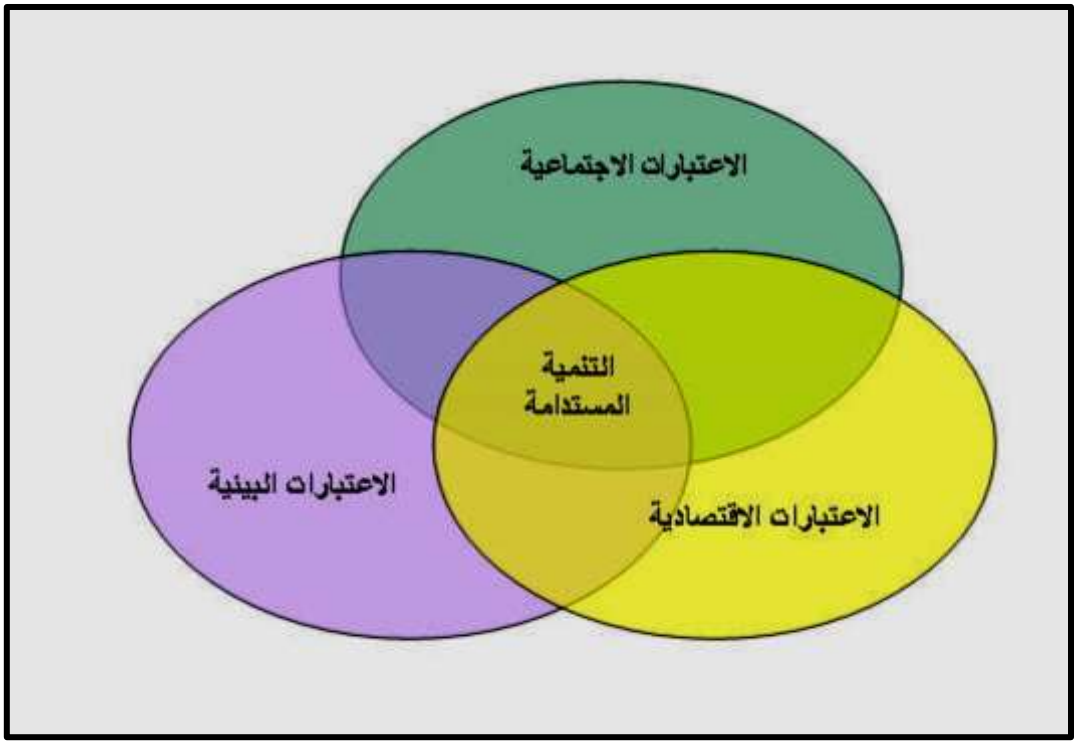

شكل رقم(1)موقع عملية التنمية المستدامة بين اعتبارات التنمية المختلفة

Source: http://en.wikipedia.org/wiki/Sustainable_development

وهنالك أبعاد أخرى نذكر منها الآتي:

البعد السياسي: يعد الزاوية الأساسية ومن أهم الأبعاد وأدقها، لأنه يشتمل على صناعة القرارات الاستراتيجية التي تتوقف صياغتها وإخراجها الى الوجود على الإدارة الحاكمة،ويجمع كثير من علماء السياسة على ان التنمية السياسية تتميز بمحددات رئيسية منها:- (تقوية القيم القومية ،تجسيد مفهوم الدولة الحديثة والحكومة القومية،ومشاركة المواطنين في مناقشة القرارات الادارية وصياغتها ،وتنفيذها). ويعرّف (مايرون وينر) التنمية السياسية بانها التكامل السياسي ويشمل الانصهار للعلاقات الانسانية والسلوك والولاء السياسي وتنمية الشعور القومي وروح المواطنة وترابط مختلف التنظيمات الوطنية في شبكة موحدّة تحت لواء حكومة واحدة. ويرى لوشيان باي التنمية السياسية بانها عملية تنطوي على ثلاثة ابعاد وهي (المساواة بين المشتركين في العملية السياسية ،وقدرة وكفاءة النظام السياسي ،والتمايز والتخصص في بناء المجتمع.) وحذّر من عدم التوازن بين الجهاز الاداري والنظام السياسي في المجتمعات الانتقالية، ويقع على عاتق النخبة الحاكمة العبء الاكبر في النهوض بالمهمات الاساسية في عملية الإنماء السياسي في الدول النامية ومن أهم مهامها الاتي:

١- إقرار الامن واستتابه من الداخل والدفاع عن حياض الوطن من أي اعتداء.
٢- تنظيم مؤسسات الدولة وتوزيع اختصاصاتها بين السلطة المركزية والسلطات المحلية .
٣- التصفية السليمة للنظم الاقتصادية القديمة التي تؤخر وتعيق عملية النمو السياسي والحضاري.
٤- تشجيع المؤسسات الحديثة والمهارات الفنية التي تحتاج لها الدولة الصناعية.
٥- تعبئة جميع مرافق الدول من اجل زيادة الانتاج الاقتصادي وتحسين البرنامج التربوي وصقل الروح المدنية.(يوسف،٢٠٠١، ٦٢).

- **البعد الاداري :** ان العلاقة بين التنمية والادارة علاقة تكاملية متلازمة فلا يكفي ان نحّدد الغايات والاهداف وانما ينبغي لنا ان نجد الوسائل والاساليب لتنفيذ الاهداف والوصول الى الغايات ،وان أية محاولة لوضع استراتيجية شاملة لادارة التنمية تبقى مبتورة وغير كاملة اذا لم تشتمل على استراتيجية مماثلة للتنمية الادارية،ويركز علماء الادارة على ثلاث اتجاهات في تحديدهم لمفهوم التنمية الادارية منها الاتجاه الهيكلي والاتجاه السلوكي والاتجاه الاجرائي.

الاول يعني ان التنمية هي العملية التي يمكن للبلد من خلالها ان يبني المؤسسات والادارات التنظيمية القادرة على تعبئة الامكانات المتاحة والموارد التي يمكن ان تتاح لمواجهة المطالب والاحتياجات المطروحة من قبل المواطنين.

اما الجانب السلوكي فيركّز على تنمية المهارات الجماعية ومهارات فريق العمل أي بتعبير اخر تنمية المهارات السلوكية لدى الموظفين.

في حين يركز الجانب الاجرائي على عملية التغيير الموجّه والمنظّم الهادف الى زيادة القيادات العاملة في الوحدات الإدارية بطرق الإدارة العلمية وزيادة قدراتها ومهاراتها في حل المشكلات التي

تواجهها ورفع مستوى ادائها وتطوير سلوكها للمساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية (يوسف،٢٠٠١ ،٧٧)

وقد اكدت (لفتة)على الثلاث ابعاد الاتية كابعاد رئيسة للتنمية المستدامة وكما موضح في الشكل الاتي:-

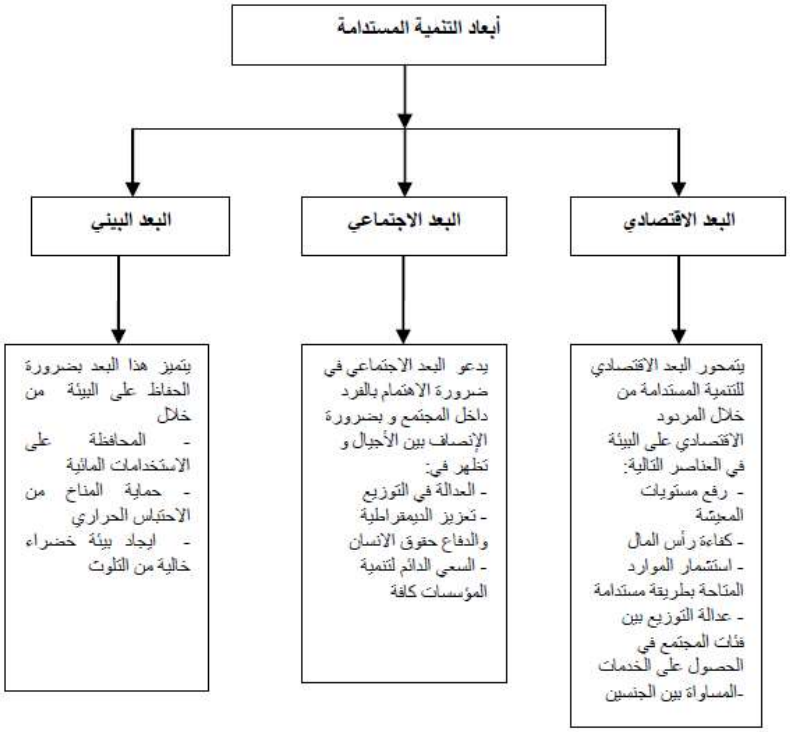

الشكل رقم (٢) /المصدر:(لفته ٢٠١٦، ١٢٤)

٣-متطلبات التنمية المستدامة:

يشير (الفيلاني واخرون،٢٠١٣، ٤٠) الى حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بالاتي:

- الاقتصاد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية: أي حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ماقد يستجد من موارد مستقبلية.
- سد الاحتياجات ا لبشرية مع ترشيد الاستهلاك :التعرف على الاحتياجات البشرية الحالية والمستقبلية في المنطقة واولوياتها.
- العناية بالتنمية البشرية في المجتمع: العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم وتشجيع الابتكار وتوظيف الملاكات المحلية.
- التنمية الاقتصادية الرشيدة: تبنّي البرامج الاقتصادية القائمة على المعرفة.

- الحفاظ على البيئة :الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها والعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس المعرفة مع الدراية ان صلاح البيئة العامة يؤثر في البيئة الخاصة.
- الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية وتوطيد علاقة التعاون في المعلومات داخل وخارج المنطقة.

تلك المتطلبات العامة تمثل الإطار العام للتنمية المستدامة ويلزم تفسيرها وفق المنظومة الحضارية للمنطقة التي تجري فيها جهود التنمية حيث تتأثر تلك المتطلبات بطبيعة المنطقة الحضارية والثقافية والفكرية.

ويضيف(الحسن،٢٠١١,٧) ان تطبيق مفهوم التنمية المستدامة في العالم يتطلب،تحسين الظروف المعيشية لجميع سكان العالم، بما يحافظ على الموارد الطبيعية ،وتجنب أن تكون عرضة للهدر والاستنزاف غير المبرر ولتحقيق هذه المعادلة الصعبة، لابد من التركيز على ثلاث مجالات رئيسة ترتبط بتحقيق مفهوم التنمية المستدامة ،وهي:

١ – تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة ،من خلال خلق الترابط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية العالمية ،بما يكفل النمو الاقتصادي المسؤول والطويل الأجل لجميع دول ومجتمعات العالم دون استثناء أو تمييز.

٢ – المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة ،الذي يتطلب البحث المستمر عن الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر وغير المرشد للموارد الاقتصادية،وهذا الى جانب الحد من العوامل الملوثة للبيئة.

٣ – تحقيق التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم ،من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع،بما في ذلك توفير الماء والطاقة.

ويوضح لنا (الامين ،٢٠١٣, ٤) ان تحقيق التنمية المستدامة يقتضي الاهتمام بالنمو والتنمية في المجالات الاتية:

١- في مجال الاقتصاد بمعنى استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبأقصى قدر ممكن من الكفاءة لتلبية احتياجات الأفراد في شتى أنحاء العالم ولاسيما الفقراء للوصول إلى مبدأ زيادة رفاهية المجتمع ومن متطلبات تحقيق ذلك مايأتي:

- عدالة وكفاءة توزيع الموارد لغرض سد احتياجات الناس.
- تدوير الأموال بين الناس لأقصى حد ممكن.
- دفع الرواتب الكافية للحد الأدنى من الرفاهية لكل عامل.
- يجب على أرباب العمل إعطاء المجتمع بمايتناسب مع مايأخذ منه.

- ينبغي لأسواق العمل زيادة كفاءة الإنتاجية والابتعاد عن استعمال المواد غير العضوية وتقليل النفايات.

٢- في المجال الاجتماعي ويقصد به علاقة الطبيعة بالبشر والنهوض برفاهية الأفراد وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان وتنمية الثقافات المختلفة ومشاركة الشعوب في صنع القرار. ومن متطلبات تحقيق ذلك الامر مايأتي:

- يجب تحديد مناطق تمدد المدن إلى أبعادها الحالية.
- توفير الطعام والمسكن المناسب والعناية الصحية للمجتمع.
- التعليم للجميع.
- لابد للجيل الحالي من التأكد من أن الأجيال القادمة سوف تلقى نصيبها من الموارد.
- يجب على المجتمعات التخطيط السليم وعدم هدر الموارد.

٣- في مجال البيئة ويقصد بها الحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية والنهوض بها . ومن متطلبات تحقيق ذلك الامر مايأتي:

- ❖ استعمال الموارد غير المتجددة يجب أن يكون مدفوع الأجر بغية زيادة الموارد المتجددة.
- ❖ معدل استهلاك الموارد المتجددة بحيث لا يزيد على معدل نموها.
- ❖ معدل استهلاك الموارد غير المتجددة لا يزيد على استبدالها بالمواد المجددة.
- ❖ معدل التلوث لايزيد على قدرة البيئة على التعامل مع هذا التلوث.
- ❖ المواد غير العضوية لايزيد معدل إنتاجها على قدرة الطبيعة على تحليلها.

وقد حدد جدول أعمال القرن (الواحد والعشرين) الانشطة الأساسية والأنشطة الساندة التي ينبغي إنجازها محليا ضمن إطار التنمية المستدامة وحسب خصوصية كل بلد وبالتنسيق مع المنظمات العالمية(UNEPوUND.) والموضحة في الشكل رقم (٢)الآتي:-

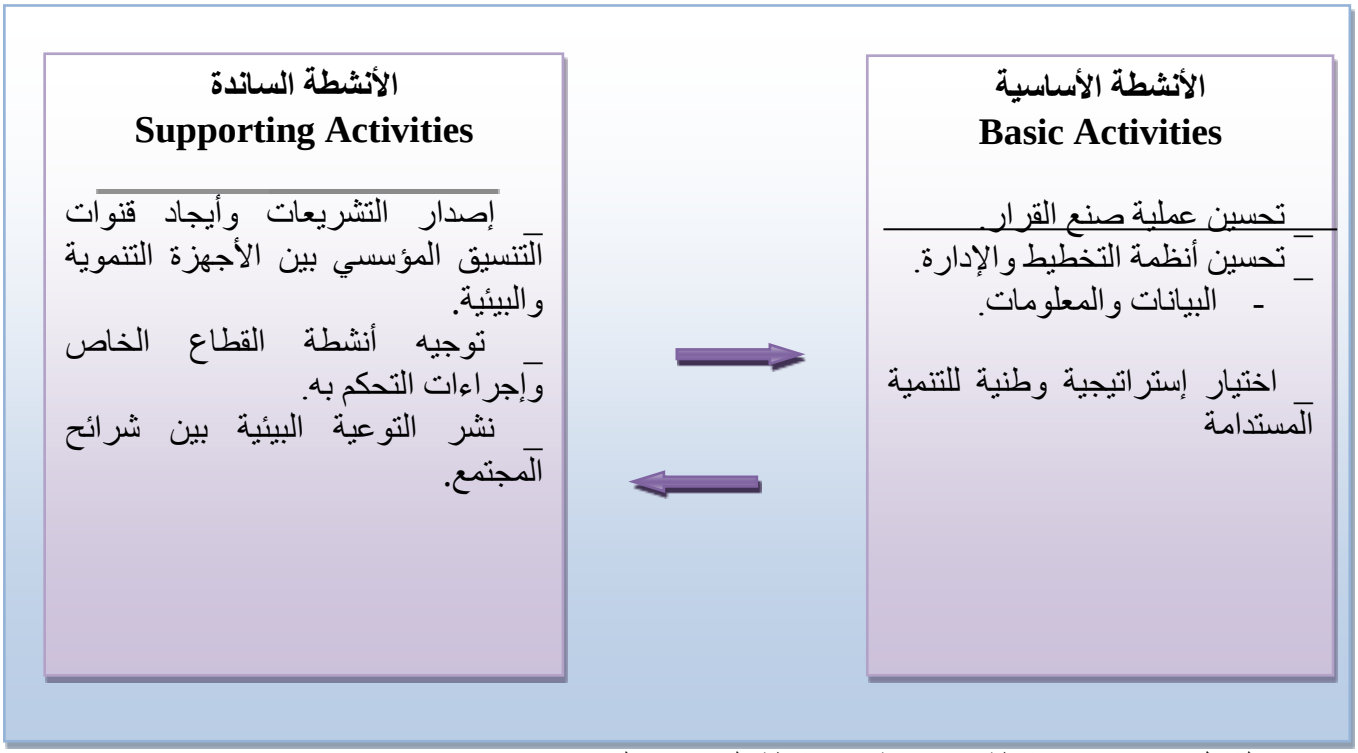

الشكل رقم (٢) الانشطة الاساسية والانشطة الساندة- (المصدر: الانباري،٢٠١٣، ١٥)

وهذا الشكل يبين العلاقة الوثيقة بين فلسفة الادارة العامة وطريقتها في اصدار القرارات والتخطيط وبين متطلبات التنمية المستدامة .

٤-علاقة الإدارة العامة في التنمية المستدامة

تعد الظاهرة الادارية ظاهرة انسانية ،وان المتابعة التاريخية لحركة المجتمعات الانسانية تؤكد حقيقة ان الظاهرة الادارية بغض النظر عن حقولها وميادينها ، كانت مترافقة في وجودها وتشكيلها في جمودها وحركتها في تخلفها وتطورها مع مختلف الكيفيات والتشكيلات التي عايشتها المجتمعات الانسانية منذ انتهاء مرحلة البدائية الاولى وحتى اليوم، وانها ارتبطت بالدرجة الاولى بالسلوك الانساني الرشيد سواء كان ذلك سلوكاً فردياً او جماعياً،وتكون اكثر وضوحاً في السلوك الجماعي او المجتمعي.

وقد برزت حديثا حيث كانت غير محددة سابقاً تداولها الباحثون في القرن الثامن عشر في اوربا وفي القرن التاسع عشر في امريكا،وهذا ماجعل فقه الادارة يعد حديثاً بالمقارنة مع العلوم الاجتماعية الاخرى .

وقد شهدت اجهزة الادارة العامة وانظمتها مجموعة من التطورات والتحولات التي ادت الى احداث التغييرات الجذرية الواسعة ،وعلى المستويين الكمي والنوعي في وظائفها التقليدية،ويرجع سبب ذلك الى تغير وظيفة الدولة وبروز عوامل اخرى معظمها اقتصادي وتكنولوجي،وبعضها الاخر سياسي اجتماعي ...الخ.

ان جهاز الادارة العامة يعد اداة الدولة الرئيسة التي تستند عليها لاداء المهام وتقديم الخدمات وتحقيق التنمية وصولاً الى الرفاهية العامة،وقد تناولت الدراسات الحديثة (الدور الاعظم) للادارة العامة في التنمية الشاملة ،وهي المفتاح الوحيد للتنمية في البلدان النامية وخاصة في بلدان الشرق الاوسط. (عساف،١٩٨٨، ٦٠)

وتشير تقارير البنك الدولي الى ان المشكلة الاساسية امام عجلة التنمية هي مشكلة ادارية ،ولا يمكن ان تتم التنمية من دون جهاز حكومي قادر على تنفيذ ومتابعة المشروعات التنموية ، وان المعوقات الادارية والمشكلات البيروقراطية مازالت اهم الاسباب التي حالت دون ان تحقق الخطط التنموية اهدافها.

وتؤدي الادارة العامة دوراً مهماً في التنمية وتختلف طبيعة هذا الدور من دولة الى اخرى ولاسيما الدول التي تتباين في فلسفتها الادارية التي تحكم عملية التنمية، ففي الدول الشمولية يتوقع ان تهيمن الادارة العامة على النشاطات الخاصة بالتنمية كافة بدءاً من عمليات التخطيط ومروراً بالتنفيذ وانتهاءً بعمليات المتابعة والتقويم، وذلك في كافة المجالات الاقتصادية سواء كانت ذات طابع تجاري ام خدمي ،اما في الدول الليبرالية الغربية فان الصورة تبدو مختلفة حيث ان الادارة العامة لا تتدخل الا في المجالات التي لايستطيع القطاع الخاص اقتحامها،او يحجم عنها لعدم جدواها الاقتصادية ،او لطبيعة النشاطات الاحتكارية واهمية قيام الادارة العامة بها حفاظاً على الوظيفة الاجتماعية للدولة .وتخليص المواطنين من التعسف والاستغلال .

ومما تقدم ذكره نجد ان عملية التنمية محكومة بالدرجة الاساس بالفلسفة التي تمنح الدولة الدور الاكبر ام للقطاع الخاص.

وفي الدول النامية فان الادارة العامة هي المسيّرة لعملية التنمية واذا كانت هنالك اتجاهات ليبرالية فهي لاتخالف هذا الشيء وتكتفي بالحفاظ على دور القطاع الخاص واحترام حريته .

وعلينا النظر للتنمية كظاهرة كلية تشارك فيها كافة العناصر او المتغيرات المختلفة في المجتمع وسبب ذلك كمايشير (جورج لو كاش) هو وحدة الظواهر الاجتماعية وعلومها المختلفة وصعوبة الفصل فيما بينها (عساف،١٩٨٨، ١٩)

وقد تطورت وظيفة الدولة من الدولة الحارسة التي تقتصر وظيفتها على الامن والدفاع والقضاء الى الدولة المتدخلة التي تقوم بتقديم الخدمات الاساسية وتحولت الى دولة رفاهية تحقق للمواطنين

مستويات معيشية عالية أي اصبحت دولة تنمية كما هو الحال في الدول الاوربية الشرقية والاتحاد السوفيتي ،واسباب هذا التحول هي:

١- النمو والتطور الطبيعي في مهام الدولة ووظائفها.

٢- التطور الثوري نتيجة الثورات التي تحدث وتغير الايديولوجيات المنادية لزيادة التوسع في وظائف الدولة.

٣- التطورات الجبرية او القسرية التي تحدث لدى أي دولة فتفرض عليها ان تقوم بممارسة المهام الجديدة لتتمكن من مواجهة هذه التطورات ،بغض النظر عن توافقه مع الايديولوجيات .

٤- خصوصية المرحلة التاريخية او الحضارية التي تجد الكثير من الدول نفسها امامها ،مثلاً هيمنة الدولة على المرافق والمشاريع التي كانت تديرها الدول المستعمرة بعد الحصول على الاستقلال.

٥- عدم قدرة القطاع الخاص على ادارة التنمية المنتظرة ،لعدم امتلاكه القدرات المالية اللازمة لتمويل المشاريع.

المبحث الرابع:الاستنتاجات والتوصيات

١- <u>الاستنتاجات :-</u>

- الفلسفة هي الحزمة المعرفية الكبيرة والواسعة والمستمرة وواجهتها الرئيسة ونسيجها الرابط هو حقل الادارة العامة بمفاهيمه وتداخلاته.
- وضع علم الادارة العامة الكثير من النظريات والمبادىء التي شكلّت اساساً لعدد اوسع من المفاهيم والمداخل الفلسفية النابعة من فلسفة بلاد الشرق،والفلسفة اليونانية والاسلامية والمعاصرة،حيث ان فلسفة الادارة العامة هي الوليد الشرعي الحديث في النشأة والقديم في التكوّن والذي كلما استزيد من علمه زالت الحواجز وابصرت الوسائل المساعدة على رقي المجتمع ورفاهيته.
- للادارة العامة وفلسفتها الدور الكبير في تطور ونمو المجتمع ، ونستطيع القول انها ذلك الجانب الفلسفي لرؤية المجتمع وضميره الحي الرصين بشرط سمو من يمثله وكما قال افلاطون (يجب ان يكون الفيلسوف هو الحاكم) أي ذلك الشخص الملم بالذكاء الشعوري والحس المرهف والتفكير الاستراتيجي والنزعة السلوكية الشفافة بما يؤهله لقيادة المجتمع نحو الرقّي والازدهار .

- منذ القدم والفلسفة السياسية حددت المعالم الرئيسة لفلسفة الادارة العامة حيث بدأت مؤشراتها من أفكار الفارابي ووصفه للفلسفة بانها الافعال الجميلة والجديدة والتي تصبح بها المدن ابهى واجمل.
- وصفت الحضارة الرومانية الدولة بانها تطّور طبيعي أي ربطت فلسفة الادارة بالتطّور .
- يرى الغزالي ان السياسة تهتم بوصف الدولة وتنظيمها ومن كلمة الوصف نستدل على ان هناك بوادر للفلسفة.
- يرى الاوربيون ان الادارة العامة هي كل مايسود المدينة من نشاط دون الملكية الخاصة واكدّوا على فكرة المركزية والسلطة العامة للدولة بيد شخص واحد.
- لقد تدرجت نظريات الادارة من العلاقة القوية بين السياسة والادارة كون السياسة تقرر والادارة تنفذ وهي أولى النظريات الى ان اصبحت الادارة علم له مبادئه ونظرياته والمناداة بفصل السياسة عن الادارة باتباع المناهج العلمية الصحيحة.
- تعني التنمية المستدامة الادارة الحكيمة التي تسعى الى تحسين نوعية حياة الانسان واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة ابقائها لمدة زمنية بعيدة وضمان متطلبات الاجيال المقبلة.
- تفتقر الكثير من دوائر الدولة الى الادارة السليمة للموارد عامة وللموارد البيئية خاصة وكذلك للوعي باهمية اعتماد مبادىء تنموية شاملة مثل الانتاج النظيف وحماية الموارد الطبيعية.
- الانسان هو غاية التنمية البشرية المستدامة ووسيلتها حاضراً ومستقبلاً،الامر الذي يعني ضرورة العمل الجاد من اجل تلبية حاجاته التعليمية والصحية والمعيشية والبيئية ،وضمان امنه واستقراره ،وصيانه حريته وكرامته من خلال التوزيع العادل للثروات ، وتنمية قدراته وخلق فرص عمل مناسبة لتحقيق اهداف عملية التنمية المستدامة المنشودة لمصلحة .
- علم الادارة العامة يتداخل ويشمل معظم الحقول والجهاز الإداري ليس بنظام مغلق وإنما هو متأثر ومؤثر بمقومات ومكونات بيئته الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والثقافية التي ترفده بالمتغيرات والتي من شانها ان تعرقل إلاجراءات أو تساعد على نجاحه.
- تعد التنمية المستدامة في العراق من التجارب الجديدة والتي لم يألفها جهاز الدولة من قبل فمن الطبيعي إن تلاقي هذه التجربة الكثير من المعوقات والإشكاليات في التطبيق.
- تعد المديونية و التعويضات من اكبر العقبات التي تقف بوجه المسار الطبيعي التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي.

٢- **التوصيات.**

- العمل على ايجاد مدخل فلسفي واضح المعالم محدد يتناول حقل الادارة العامة بصيغة متخصصة يسعى من خلاله الى صياغة الاسئلة المثالية التي تعد الاهداف العليا للمجتمع والتي تنتقل الى الواقع العملي من خلال الادارات العامة المتخصصة.
- تفعيل المراكز القيادية من خلال رفدها براس المال الفكري المعاصر ذو الفكر الفلسفي الفاعل المستند الى مبادىء الديمقراطية والموضوعية والجدارة والعدل بعيداً عن المحسوبية والمنسوبية.
- الاعتماد على الحزمة الفلسفية العريضة والواسعة كرافد للبيانات والمعلومات والمعرفة والحكمة ،وبمايؤسس قاعدة ومرجعاً لايجاد الحلول التي تواجه الادارة العامة وقاعدتها الجماهيرية وبما يخدم الصالح العام.
- ينبغي على المتخصصين في حقل الادارة العامة دراسة المداخل الفلسفية المتنوعة ومنها (المثالية ،الوجودية،البراكماتية وغيرها) لتوظيفها لخدمة المجال الاداري من حيث تجارب روادها واسباب نشأتها ومؤثراتها بل والتطبيقات الاجتماعية التي تأثرت وأثرت بها لتكوين فكرة واسعة قابلة للاستثمار حاضراً ومستقبلاً.
- التمسك بالجانب العلمي التطبيقي في رصد الايجابيات الناتجه عن التجارب التي تقترحها الافكار الفلسفية وبما يعزز الدور السديد للادارة العامة ويقوي ادائها في المجتمع بصفتها احد المستلزمات والمتطلبات الاساسية للتنمية المستدامة في المجتمع والدولة.
- المضي قدما في تطبيق برامج التنمية المستدامة لما لها من اثأر اقتصادية واجتماعية وبيئية وادارية ايجابية.
- الاسراع في التوصل إلى صيغة لمعالجة مشكلة المديونية العراقية بحيث يشمل جميع الدول الدائنة،وتشجيع الانتاج المحلي لغرض زيادة الايرادات ومعالجة الديون.
- العمل على جذب الاستثمار الأجنبي وتشجيعه للعمل في العراق من اجل تخفيض معدلات البطالة وتوفير فرص العمل في القطاع الخاص وزيادة ايرادات الدولة
- تفعيل شبكة الحماية الاجتماعية العادلة التي يفترض إن ترافق عملية التنمية المستدامة.
- الحد من ظاهرة الفساد الإداري من خلال التوعية لآثاره السلبية وعلى المدى القريب والبعيد .

المصادر:

اولاُ:المصادر العربية:

١- ابراهيم – حربي ابراهيم –التنمية المستدامة في العراق حلول ومشاكل –مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة- العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس-هيئة التعليم التقني-معهد تكنولوجيا بغداد-٢٠١٤ .

٢-بافضل-احمد صالح علي-الفروض الكفائية سبيل التنمية المستدامة-ادارة البحوث والدراسات الاسلامية –الطبعة الاولى-الوحة –قطر-٢٠١٤.

٣-الجبوري-نظلة احمد نائل-الفلسفة الاسلامية –بغداد-مطبعة جامعة بغداد- الطبعة الاولى-١٩٩٠.

٤- حميد ،سهام شيت،تاريخ الفلسفة الى اين،مستقبل الفلسفة المعاصرة في الوطن العربي والعالم ،من اعمال المؤتمر الفلسفي العربي الاول لبيت الحكمة –فبراير-٢٠٠٠.

٥- دواي- مهدي صالح- التنمية البشرية المستدامة-مفاهيم التكوين وابعاد التمكين- المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية –السنة التاسعة – العدد الحادي والثلاثون- ٢٠١١.

٦- الذهبي جاسم محمد&النقار عبد الله حكمت-فلسفة الادارة العامة –تأطير نظري-مجلة العلوم الادارية والاقتصادية –المجلد -١١-العدد-٣٧-٢٠٠٥

٧- الزعبي –انور –الفلسفة والتقدم المعرفي –من اعمال المؤتمر الفلسفي العربي الاول -بيت الحكمة –فبراير ٢٠٠٠

٨- السرحان-حسين احمد دخيل- التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة جامعة اهل البيت كلية القانون العدد السادس عشر-٢٠١٠ .

٩- عساف- عبد المعطي محمد-ادارة التنمية دراسة تحليلية مقارنة-الطبعة الاولى-جامعة الكويت – كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية-١٩٨٨.

١٠- غيلان، مهدي سهر، وياسين، فايق جزاع، ومحيسن، شيماء رشيد، "دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة"، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد(١) ،٢٠٠٩

١١- غيلان، مهدي سهر، وياسين، فايق جزاع، ومحيسن، شيماء رشيد، "دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة"، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد(١) ،٢٠٠٩.

١٢- الفيلاني، عصام بن يحيى، واخرون " نحو مجتمع المعرفة ،التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول" ، سلسلة دراسات يصدرها مركز الانتاج الاعلامي ، جامعة الملك عبد العزيز، الاصدار الحادي عشر ، ٢٠١٣.

١٣- لفتة-اميرة خلف- الادارة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة - مجلة الهندسة-الجامعة التكنولوجية-المجلد -٣٤-الجزء –A –العدد- ٤- ٢٠١٦.

١٤- ميكافيللي،نيقولو،الامير –بغداد –منشورات مكتبة التحرير-١٩٨٨.

١٥- والدو،دوايت،دراسة الادارة العامة ،مصر –دار الفكر العربي ١٩٦٣.

١٦- يوسف-حلمي شحاذة محمد-ادارة التنمية (العلم والعمل)-الطبعة الاولى-دار المناهج للنشر والتوزيع-٢٠٠١-الاردن.

١٧- -الانباري، محمد علي، "الاطار المفاهيمي للبيئة والتنمية المستدامة والاجراءات المطلوبة لتنفيذها دوليا و محليا "، www.rpd-mohesr.com/, 2013.

١٨- الامين ، عبد الرحيم محمد، "تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة" ، مؤسسة الفكر العربي،http://arabthought.org،٢٠١٣.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1- Boy1d,etal ," An Introduction To Sustainable Development" ,Glen Educational ,Inc.,2008.

2- Curtis.ventriss.new puplic mamagement .vol.22.no.3.2000.

3- Lawn, Philip, "Sustainable Development Indicators in Ecological Economic" , Great Britain by MPG books,2006.

4- Luton .larry .pleistocene puplic adaminstrative .vol.23 .no .1 .2001.

5- Salim, Emil," Institutionalising Sustainable Development", OECD,2007.

6- Stever.james.marshall.dimock.parvo.50.n6.1990.u.s.a.mcgraw.hill.com.2003